

الجرائم الاقتصادية في ظل إجراءات وزارة الداخلية العراقية

Economic Crimes Under the Procedures of the Iraqi Ministry of Interior

المستخلص
أ.م.د. أحمد هادي سلمان
الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد
الباحث
حيدر صلاح مهدي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٣/٨/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/٩/١٣

المستخلص

يهدف البحث تسليط الضوء على إجراءات وزارة الداخلية فيما يتعلق بالحد من الجرائم الاقتصادية، تتمحور مشكلة البحث بان العراق شهد تزايد الجرائم الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٤ وقد اثرت تلك الجرائم الاقتصادية عموماً على الأداء الاقتصادي، مسببة العديد من المشاكل التي أصبحت مع الوقت صعبة المواجهة واهمها الاقتصاد غير المنظم والذي يمثل ابرز صوره الاقتصاد غير المشروع. فرضية البحث مفادها ان إجراءات وزارة الداخلية لازالت محدودة في الحد من الجرائم الاقتصادية، توصل البحث الى محدودية الإجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية، وقد أوصى الى تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة والجمهور للحد من الجرائم الاقتصادية.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع عشر/ حزيران ٢٠٢٤
الصفحات ٣٨٣ – ٤٠١

• بحث مستل من رسالة ماجستير.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الاقتصادية، وزارة الداخلية العراقية، الاقتصاد غير المنظم.

Abstract

The research aims to shed light on the procedures of the Ministry of Interior with regard to reducing economic crimes. The research problem centers on the fact that Iraq witnessed an increase in economic crimes after the year 2004. These economic crimes generally affected economic performance, causing many problems that over time became difficult to confront, the most important of which is the unstable economy. The organization, which represents the most prominent form of the illicit economy. The research hypothesis is that the procedures of the Ministry of Interior are still limited in reducing economic crimes. The research concluded that the procedures followed by the Ministry of Interior are limited, and it recommended the combined efforts of all state institutions and the public to reduce economic crimes.

Keywords: economic crimes, Iraqi Ministry of Interior, informal economy.

١ - المبحث الأول/منهجية البحث الجريمة الاقتصادية مفهومها اسبابها تطورها

١.١ - مفهوم الجريمة الاقتصادية

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الجرائم الاقتصادية فمنهم من عرفها بأنها " أي فعل أو امتناع نتج عنه نشاط ينافي النظام الاقتصادي في الدولة وسياستها وأهدافها الاقتصادية، ويحظر القانون من ارتكابه ويفرض عقاب لمن يخالفه".

(عوض، ١٩٩٦، ص ١٣). وعرفت أيضاً الجريمة الاقتصادية بأنها " أي جريمة من شأنها المساس بسياسة الدولة الاقتصادية مثل جرم التلاعب بأسعار البضائع". (المشهداني، ٢٠٠١، ص ٢٠). وعرفت الجرائم الاقتصادية بأنها " أي فعل أو امتناع

جاء نص القانون على فرض عقوبة عليه، فالفعل لا يجرم إلا في حال كان هناك نص قانوني ينص على تجريمه والعقوبة عليه". (حسني، ١٩٩٢، ص ٥). كما ويمكن تعريف الجريمة الاقتصادية أيضاً بأنها "كل فعل إجرامي يتم ارتكابه بقصد ودوافع اقتصادية وهذه الدوافع الاقتصادية يقصد بها الحصول على منافع مالية". (الحديثي، ١٩٨٧، ص ١٠).

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الجريمة الاقتصادية بأنها أي عمل يكون مخالفاً للقانون الاقتصادي أو يتمتع عنه إذا نص على تجريم هذا العمل أو الامتناع عنه. حيث يتضمن القانون الاقتصادي كل مادة تنظم الإنتاج أو توزيع أو استهلاك السلع والخدمات. (عكوش، ١٩٧٣، ص ٢٦٨). وتعرف الجريمة الاقتصادية أيضاً بأنها "كل مخالفة لأي قانون في بلد ما والهدف من ذلك هو ضمان حماية اقتصاد الدولة القومي، أو كل عمل يمكن له التأثير في اقتصاد البلد بشكل سلبي". (الحديثي، ١٩٨٧، ص ١٠).

وإن الجرائم الاقتصادية التي ترتكب ضد المال يتسع مفهوماً لتتضمن كافة أنواع الاعتداء على الثروات والموارد سواء كانت للأفراد أو للجماعات أو للدول. ولعل من أهم أسباب عدم وجود تعريف موحد للجرائم الاقتصادية يعود لعدة أسباب نذكر منها:

١- إن مصطلح الجرائم الاقتصادية تعرف به الجرائم التي تخالف السياسة الاقتصادية للدولة. لكن هذه السياسة الاقتصادية المتبعة في الدول هي مختلفة من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر وكما أنها مختلفة في دولتين يتبعان نفس النظام الاقتصادي. (Droit, 2007, p4).

٢- إن القيام بمخالفة السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة قد لا تعد جرم اقتصادي في كل الأوقات في العديد من الدول، فالعديد من المخالفات التنظيمية الاقتصادية قد

لا يتولد عنها إلا مسؤولية إدارية أو مسؤولية مدنية' فالجريمة الاقتصادية هي النشاط أو العمل الذي يعده المشرع بأنه جريمة اقتصادية وينص على عقوبة جزائية في حال القيام به. (كرم، ٢٠١٥، ص ١٠)

و في مجال القانون الجنائي بتعريف الجرائم الاقتصادية مستمدين ذلك من قانون الأعمال الجنائي لأنه هو القانون الذي ينظم عمل المؤسسات والشركات الاقتصادية والأعمال التجارية. (Ponsaeres,1998,p48)

٢.١- سمات الجريمة الاقتصادية

ان الجرائم الاقتصادية بالرغم من أنها نوع من أنواع الجرائم المختلفة ككل إلا أنها تتصف بعدد من السمات نذكر منها: (عبد الرزاق، ١٩٨٧، ص ١٠).

١-وجود خطر أدى لفعل التجريم: إن هذه الجرائم الاقتصادية لا تحدث إلا نتيجة احتمال وجود فعل خطير حتى لو لم يتحقق هذا الفعل، وقد يمتد ليؤثر على نتيجة مجردة مثل تثبيت سعر مادة ما.

٢-سري وغير معلن: هذا الفعل غالباً ما يكون بشكل مخطط له سراً وبشكل دقيق لضمان نجاح الفعل وبالتالي يصبح من الصعب تحديد مرتكبه وتحديد أي عنصر من عناصره.

٣-تتمتع هذه الجرائم بطبيعية ازدواجية: فهي جرائم اقتصادية وإدارية في نفس الوقت، يقوم بها موظف عام في بعض الاحيان.

٤-في معظم الأحيان تكون هذه الجرائم الاقتصادية خارجة عن قواعد قانون العقوبات العامة وخاصة ما يتعلق بأحكام المسؤولية.

٥-غالباً ما يكون عقوبة الجرائم الاقتصادية حكم الإعدام وخاصة عندما يتم القيام بها عن طريق العمد أو عندما تسبب مخالفة كبيرة وتلحق ضرراً.

٣.١- أسباب الجريمة الاقتصادية

تتعدد وتتنوع أسباب الجرائم الاقتصادية والدوافع التي تولد السلوك المنحرف الناتج عنها ومن هذه الأسباب ما يلي:

١.٣.١- الأسباب الدولية:

تتنامى الجرائم الاقتصادية بسبب الجو الاقتصادي والسياسي في العالم، وذلك بسبب اتباع نظام اقتصاد السوق وما نتج عنه من انتشار للفساد من الدول الصناعية إلى الدول النامية وهذا إلى جانب التحالف من مجموعات الجريمة فيما بين هذه الدول. (عبد المولى، ٢٠٠٦، ص ٧٦). وتزايدت معدلات الجرائم الاقتصادية نتيجة تحرير التجارة بين الدول وانفتاح الأسواق المالية في العالم مما جعل لها دور كبير في ازدياد معدلات هذه الجرائم، حيث نتج عنها ترسيخ لظاهرة انعدام التوازن وانعدام العدالة في علاقات الدول الاقتصادية. ما أفرزته عملية تحرير أسواق المال وازدياد معدلات وحركة انتقال أصحاب الأموال ودور الشركات المتعددة الجنسيات. (حسني، ١٩٧٠، ص ٦٧٤). كما مارست تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور في تسهيل والانتشار المتزايد لهذه الجرائم الاقتصادية بالإضافة إلى ما سببته العولمة من تحديات مالية واقتصادية. (مراد، ٢٠١٩، ص ٢٠-٢١)

٢.٣.١- الأسباب الداخلية

للجريمة الاقتصادية اسباب محلية لتفشيها، ومن أهم هذه الأسباب هي أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تتعلق بالدولة نفسها وبقوانينها ونمط الحياة فيها. (عبد المولى، ٢٠٠٦، ص ٥٦)

أ-الاسباب الاقتصادية

تتعرض معظم الدول وخاصة النامية منها للعديد من الشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت على تطورها الاقتصادي ويمكن تصنيفها وفق مايلي:

إن كل ما توفره الدولة من دخلها القومي لتمويل استثماراتها ما يساعدها على إيجاد إمكانيات جديدة للأنشطة الإنتاجية والتي توفر لها عملة جديدة. إضافة إلى أن التفاوتات الكبيرة بين الدول في هذا النطاق أدى لتهريب المدخرات من تلك الدول للخارج وهذا بدوره سبب آثار سلبية على معدل النمو وزيادة المشاكل في الميزانيات لتلك الدول مما يؤدي لزيادة عدد العاطلين عن العمل ومعدلات البطالة وبالتالي التأثير في التكوين الاجتماعي لتلك الدول ويؤدي لضرورة الاتجاه لاستخدام أساليب غير شرعية للحصول على المكاسب المالية ومن أهمها قيامهم بالجرائم الاقتصادية من اختلاس وتهريب واموال وغيرها. (الشيخلي، ٢٠٠٧، ص ٧) ومنها:

١- افرزت سياسة الإصلاح والتحويلات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي في بعض الدول العربية على العالم العديد من الجرائم الاقتصادية، وكان من أهم الملامح الأساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في بعض الدول العربية الإفراط التشريعي وارتجالية القرارات، حيث صدرت بعض القوانين والقرارات المشوهة وغير المحكمة أو المنسجمة مع الواقع، تلا ذلك إدخال المزيد من التعديلات المستمرة والسريعة على هذه القوانين في فترات زمنية وجيزة لا تتجاوز بعض الأحيان شهوراً أو أياماً. (نسرين ، ٢٠٠٩، ص ١٣)

٢- هجرة الأموال العربية للخارج و علاقتها بالجريمة: إن تدفق رؤوس الأموال العربية الى الخارج ينطوي على تحويل الادخار من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار المالي الأجنبي، وبذلك يتم تقليص معدل النمو الاقتصادي الذي كان من الممكن أن يتحقق وبالتالي ضياع فرص عمل لاستيعاب العاطلين العرب الذين بلغ عددهم الخط الأحمر، مما وضع المنطقة العربية في مقدمة مناطق العالم المصابة بالبطالة كما تترتب على هذه الهجرة تقليص القاعدة الضريبية حيث تنتقل الثروات الخاصة للأفراد خارج سلطة الإدارة الضريبية المحلية، مما يزيد من عجز الميزانية والتدهور في توزيع الدخل بنقل عبء الضريبة من رأس المال إلى العمل. هذا ويعد ارتفاع معدل البطالة

في الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية، وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل. (مهدي، ١٩٩٧، ص ٨٢)

٣-تدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث يعتمد نجاح وتقدم بل وتزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية على العديد من العوامل لعل أهمها: مؤشرات أداء الاقتصاد وانفتاحه على العالم، وحالة السوق المحلية واحترام قواعد بناء الأسواق وتوسيعها ومحاربة كافة أشكال الجرائم الاقتصادية وعلى رأسها الفساد الاقتصادي والإداري والسياسي، كما أنها تتسم حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بأنها شديدة التذبذب من عام لآخر، ويعود ذلك الى أن الجانب الأكبر من هذه التدفقات يتمثل في عمليات شراء أجنبية للأصول العامة المملوكة للدولة في هذه الدول العربية، أو تلك المطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وبالتالي فإنها تزيد أو تقل تبعا لحركة برنامج الخصخصة في البلدان العربية بالإضافة إلى العديد من الأسباب السابق ذكرها. (سيد شوريجي، ٢٠٠٢، ص ٣٨)

٤-ظاهرة الفقر وتزايد الفوارق الطبقية وتنامي معدلات الجريمة يؤدي الفقر وسوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين أفراد المجتمع إلى تنامي معدلات الجريمة الاقتصادية، فالتغيرات الاقتصادية ذات تأثير على النسق البنائي للمجتمع العام والجماعات المكونة والتركيب الطبقي، كما أن عدم توفر الامن الاقتصادي والاجتماعي والفقر وتدني الرعاية الاجتماعية يؤدي إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه وانتشار الجرائم الاقتصادية، وتثير الإحصاءات الدولية إلى ما يزيد على مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر في العالم، وعلى المستوى العربي يعاني ما يزيد على ثلثي المجتمع العربي المعاصر من الفقر وتدهور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها انخفاض معدل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية في العالم العربي.

٥- قصور التدابير التقليدية في مكافحة الجريمة الاقتصادية، وهذا نظرا للزيادة المستمرة في صورة الجرائم الاقتصادية الحديثة، فإن هناك ضرورة لتغيير طرق الوقاية ومكافحة الجرائم، فالجرائم المستخدمة في السنوات الأخيرة ذات سمات مختلفة عن سابقتها في العهود الماضية فارتكاب هذه الجرائم أصبح يتم بواسطة الطبقات المثقفة عن طريق استغلال نفوذها .والجريمة الاقتصادية ظاهرة اجتماعية وتتحدد أنماطها وبواعثها بالسياق والحدث الاجتماعي والإطار الثقافي والقيمي ودرجة وعي ونضج أفراد المجتمع بعمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٦- تدني الثقافة السياسية والفكرية لدى الشباب يساهم القصور الثقافي والفكري لدى الشباب في تزايد جرائم العنف والإرهاب بالإضافة إلى افتقارهم قنوات التعبير الحر والاستماع الجيد من القدوة الحقيقية، كما يتأثر الشباب بأسلوب الوساطة التي تحكم الوظائف والإسكان والوصول إلى المال بأساليب الاحتيال وعدم وجود أرضية للحوار السليم. (سيد شوري، ٢٠٠٢، ص ٣٨)

أ- اسباب اجتماعية

يرجع العدد من العلماء فساد الانسان إلى المجتمع لأنهم يعدون أن الانسان منذ ولادته يولد صالحاً فالجريمة هي نتاج للمشكلات الاجتماعية ، وهذه المشكلات الاجتماعية هي التي تسبب تفاقم وزيادة حدوث الجرائم الاقتصادية وذلك بسبب قصور الارشادات من المدارس والأسرة وحتى دور مؤسسات المجتمع وبالتالي التطرف عن المعايير الاجتماعية الصحيحة. (الرزاق، ٢٠٠٤، ص ٨٩)

ب- قصور التدابير التقليدية الوقائية

نتيجة ظهور أشكال متعددة للجرائم الاقتصادية أصبح هناك حاجة لوضع أسس وطرق للوقاية منها ومكافحتها، فالطرق التقليدية للوقاية من هذه الجرائم كانت تستند وتقوم على أسس وقائية فقط فمرتكبو هذا النوع من الجرائم كانوا يعاقبون عن طريق الحبس وتقييد الحرية، وبالرغم مما سبق فإنه توجد أسباب ذات أهمية كبيرة تعد بمثابة

طرق وقائية لتفادي حدوث هذا النوع من الجرائم، من ذلك تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة. (عبد المولى، ٢٠١١، ص ٧١) ومنها:

٤.١- أثر الإطار القانوني

إن مرتكبي الجريمة الاقتصادية هم في أغلب الأحيان أفراد يمتلكون مؤهلات علمية كبيرة وهم أيضاً على علم بالقوانين فهم يمارسون ذلك بطرق لا تسمح للقوانين بالكشف عن هويتهم وملاحقتهم، ومن الانتقادات التي طالت هذه القوانين هي ازدواجيتها فبعض الممارسات تعد ممنوع وعملا غير مشروع في بعض القوانين والتشريعات بينما نفسها تعد أعمال عادية في تشريعات أخرى. ونتيجة هذا التباين في القوانين يسهل على مرتكبي هذه الجرائم من القيام بها دون أي رادع لهم. (مباركي، ٢٠٠٨، ص ٢٣٨)

٥.١- أثر المؤسسات العلاجية

تعرضت الجهات المكلفة بمعالجة هذا النوع من الجرائم إلى كثير من الانتقادات حيث يوجد لبس كبير عن انتشار الفساد في الجهات المختصة لمكافحة الجرائم الاقتصادية، فتصدر الأحكام القضائية المتعلقة بها بتأثير السلطة التنفيذية أو أصحاب النفوذ للرشاوي من المتهمين بهذه الجرائم، في حين تحولت الجهات الأخرى من هيئات موكلة إليها ملفات قضايا الفساد الاقتصادي بالمفهوم الواسع إلى هيئات استشارية فقط تقتصر مهمتها على إبداء الرأي دون أن يكون لها صلاحية التدخل لإصلاح أو معالجة النظم التشريعية المرتبطة. (عوض، ١٩٩٣، ص ٢٠٠)

٢- المبحث الثاني أنشطة مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في رصد الجرائم الاقتصادية

١.٢- جرائم تزيف العملة :

من الجدول (١) يمكن ان نلاحظ ان اعداد المعتقلين بتهمة تزيف العملة خلال العام ٢٠٢١ هي النسبة الاعلى والتي بلغت ٣٨.٥ % قياسا بالاعوام السابقة واللاحقة، والتي يمكن ارجاعها الى اسباب منها تفشي جائحة كورونا COVID-19 ومرور فترة

طويلة على تطبيق اجراءات الحظر الصحي مما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية بصورة عامة وتوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية .

وكما يمكن ان يكون لهبوط اسعار النفط العالمية وخصوصا في بداية عام ٢٠٢١ تأثير كبيرا على ميزان المدفوعات الحكومية الامر الذي انعكس بشكل كبير على قطاع الاستثمار الذي اصيب بشلل تام بسبب توقف الدعم الحكومي له خلال العام ٢٠٢١م والتي بلغت ايرادات النفط العراقي خلال النصف الاول من العام ٢٠٢١م ٣٣.١٧ مليار دولار مقارنة بالنصف الاول من العام ٢٠٢٢ والذي بلغت ايراداته ٦١.٦٣ مليار دولار حسب تقارير مؤسسة سومو (مؤسسة تسويق النفط العراق) الصادر في العام ٢٠٢٢، وهذا يمكن ان يعدد سببا مباشرا لانتشار الجريمة الاقتصادية. ويمكن ان نلاحظ هذا الارتفاع الكبير عن طريق المقارنة بين نسب الجريمة في العام (٢٠٢٠)م والعام (٢٠٢٢)م حيث ان معدلات الجريمة بلغت بسببها ٧ % و ٥ % والتي تمثل مستوياتها الطبيعية .

الجدول (١) اعداد المعتقلين بجريمة تزيف العملة في مديرية مكافحة الجريمة

المنظمة في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٨)

السنة	اعداد المعتقلين
٢٠١٨	٦٦
٢٠١٩	٨٢
٢٠٢٠	٢١
٢٠٢١	١١٥
٢٠٢٢	١٥
المجموع	٢٩٩

المصدر : وزارة الداخلية العراقية، تقارير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٢.٢- جرائم الغش الصناعي والتجاري

حسب ما ورد في الجدول (2) يمكن ملاحظة ان اعلى نسبة لجريمة الغش الصناعي والتجاري كانت في العام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ٤١.٣ % عن بقية الاعوام السابقة واللاحقة وهذا يمكن ارجاعه الى تفشي جائحة كورونا COVID-19 حيث ظهر هذا الوباء لأول مرة في مدينة النجف العراقية في بداية عام ٢٠٢٠م وبدأ الانتشار بشكل تصاعدي حتى بلغ اوجه في العام ٢٠٢١م وفي هذا العام انعكس تفشي الوباء مما اثرعلى جميع القطاعات ومنها الاقتصادية الامر الذي ادى الى توقف كافة الانشطة الاقتصادية مما حرم قطاعات كبيرة من المجتمع المردودات المالية وخاصة الشرائح ضعيفة الدخل منها. ولتلك الاسباب يمكن ان نعزو تزايد الجريمة الاقتصادية بهذا الشكل الكبير اذا ما قارنا نسبة الجريمة في العام ٢٠٢١م بالعام الذي سبقه والتي بلغت ٥.٦ % في عام ٢٠٢٠م ، والعام اللاحق وبلغت نسبته ٤.١ % في العام ٢٠٢٢م.

اما النسب بالنسبة للاعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ فقد بلغت ٢٥.٢ % و ٢٣.٨ % على التوالي فيمكن تفسير ارتفاع نسب جريمة الغش الصناعي والتجاري وبشكل متقارب، هو انفتاح العراق على كافة انواع السلع ومنها الرديئة بدون وجود ضوابط وتشريعات تحمي المستهلك من الغش الصناعي والتجاري بحيث تمنع دخول تلك النوعيات التي لا تتلائم مع معايير حماية المستهلك العراقي مما جعله يلجأ الى تجربة تلك السلع الرديئة حتى يعرف فيما بعد مدى فائدتها وقوتها وممانتها، إلا أن هذه التجارب ادت الى هدر الكثير من أمواله وصحته، اذ اصبح العراق ارضاً بكاراً للتجار والمستثمرين على اثر فتح الحدود من كل الجهات، وهذا ادى الى ان يعج السوق بانواع السلع ومن عدة مناشئ.. ولا بد من القول ان اغراق السوق بهذا الشكل يلحق ضرراً بالاقتصاد لانه قد يؤدي الى بيع السلعة بسعر اقل من كلفتها واقل حتى من سعرها في البلد الام ويحصل هذا الشيء من اجل تغيير منحني طلب المستهلك والسيطرة على السوق المحلية عن طريق جعل المستهلك يعتاد على نوعيات معينة من السلع

ولا يستطيع ان يتخلى عنها مستقبلاً. فهذا يعطي الفرصة امام التجار الربح السريع على حساب المستهلك سواء من كان تاجراً بالاصل او تطفل على التجارة والذي بدأ يبحث عن الربح المجرد من دون وجود اي وازع ديني او اخلاقي. مما يسبب في وجود سلع غير صالحة للاستخدام البشري اطلاقاً وقد تصل الينا سلع جيدة ولكن يتم التلاعب بمكوناتها بإضافة مواد لها وبعض التجار يلجا الى جلب سلع (درجة أولى) في البداية وبعد ان يحقق لها رواجاً وسوقاً جيدة يبدأ بجلب نوعية رديئة لا تحمل مواصفات الوجبة الاولى ولكنها تحمل نفس الماركة مستغلين في ذلك جهل المستهلك وعدم معرفته بالسلع وكونها لاتحمل شهادة المنشأ أصلاً.

الجدول (2) اعداد المعتقلين بالغش الصناعي والتجاري في مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

السنة	اعداد المعتقلين
٢٠١٨	١٠٤٠
٢٠١٩	٩٨٥
٢٠٢٠	٢٣١
٢٠٢١	١٧٠٨
٢٠٢٢	١٦٩
المجموع	٤١٣٣

المصدر : وزارة الداخلية العراقية، تقارير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٣.٢- جرائم التهريب الجمركي :

من الجدول (3) يتبين ان اعلى نسبة لجريمة التهريب الجمركي كانت في عام ٢٠٢١م والتي بلغت ٥١.٥ % وهي النسبة الاعلى من بين نسب السنوات الباقية وبلغت ادنى هذه النسب في عام ٢٠٢٠ بنسبة بلغت ٣.٩ % والذي يمكن تفسيره للركود الاقتصادي الذي حصل عام ٢٠٢٠م نتيجة الاغلاق للنشطة الاقتصادية بسبب تفشي جائحة كورونا، اما اسباب ارتفاع نسب جريمة التهريب الجمركي هو الرغبة في

الثراء السريع والكسب غير المشروع، حيث يعد الربح المادي الوفير والسريع من أهم الدوافع لسلوك بعض الافراد غير القانوني في الاتجار بالسلع، وكلما زاد الربح المتوقع كان ذلك حافزاً على التهريب وزادت الرغبة فيه والمخاطرة في سبيله . علاوة على ضعف الوعي الضريبي لدى الأفراد، وعدم إدراكهم بأن حدود الدولة السياسية أو الجغرافية تعد أسواراً مغلقة لا يجوز مرور البضائع منها، إلا عن طريق منافذ جمركية معينة طبقاً للقوانين واللوائح التي تقرها الدولة، فالحكومة لها الحق في جباية الضرائب على البضائع التي تمر من تلك المنافذ دخولاً وخروجاً وعبوراً، ولها الحق في توقيع العقوبات على مخالفة النظم والأحكام الصادرة بشأنها، فلا يجوز سحب البضائع من الدائرة الجمركية إلا بعد إتمام الاجراءات الجمركية، فدفع هذه الضريبة يعد إلزاماً قانونياً يفرضه الدستور ويستند الى سيادة الدولة ويهدف الى تحقيق المصلحة العامة .

بالاضافة الى صعوبة الاجراءات في مكاتب الجمارك وعدم شفافيتها، مما يدفع بالأفراد الى التهريب للخروج من مأزق سوء التعامل وطول الاجراءات في بعض مكاتب الجمارك.

ان طول الحدود الجغرافية مع وجود التضاريس الصعبة من جبال ووديان تمتد حتى المناطق الحدودية حيث تكون للموقع والطبيعة الجغرافية أهمية خاصة في دعم و مساندة عمليات التهريب الكمركي، بالإضافة الى عدم قدرة المنافذ الحدودية والموانئ الحالية على استيعاب الحركة المتزايدة للبضائع المستوردة بالأخص ان المهربين في محاولة مستمرة للتأقلم مع تلك العوامل الطبيعية واستغلالها لتحقيق اهدافهم الاجرامية. القانون في حد ذاته يكون في بعض الأحيان سبباً لمخالفته، فقدم التشريعات وعدم وضوحها يفسح المجال أمام الإجتهااد الشخصي، فيستغل الافراد الثغرات الموجودة فيه لمصلحتهم، إذ أن قانون الجمارك العراقي النافذ كان عرضة للتعديل ليلائم التطورات التي حصلت في البلاد، فأصبح فاقداً إلى وحدة التشريع والانسجام في نصوصه، مما أدى الى الضعف في تطبيقه.

الجدول (3) اعداد المعتقلين بجريمة التهرب الجمركي في مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

السنة	اعداد المعتقلين
٢٠١٨	٢٢٦
٢٠١٩	٤٢٠
٢٠٢٠	٨٨
٢٠٢١	١١٦٠
٢٠٢٢	٣٥٩
المجموع	٢٢٥٣

المصدر : وزارة الداخلية العراقية، تقارير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٤.٢- المعامل الصناعية غير المجازة

من الجدول (4) يتبين ان اعلى نسبة سجلت في العام ٢٠٢١م بلغت ٤٥.١ % والتي يمكن ان يتم ارجاعها الى ظروف الاغلاق الشامل لعمليات الاستيراد والتصدير للبضائع والسلع الامر الذي استفز جشع البعض للقيام بغش البضائع والسلع عبر فتح العديد من المصانع غير المجازة وتحقيق الارباح الخيالية عن طريق بيع السلع المغشوشة باسعار تضاهي السلع الاصلية.

وان اقل معدل سجل عام ٢٠٢٠م بنسبة (٣.٧ %) وجاء ثاني اقل معدل في العام ٢٠٢٢م بنسبة (٦.٩ %) وهذه النسب تعد منخفضة مقارنة بعام ٢٠٢١م ومتقاربة كذلك ويمكن عد هذا المستوى من جريمة المصانع غير المجازة هي النسبة الطبيعية قياسا بالسنتين الباقية.

الجدول (4) اعداد المعتقلين بجريمة المصانع غير المجازة في مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

السنة	اعداد المعتقلين
٢٠١٨	٢٤٣
٢٠١٩	١٩٧
٢٠٢٠	٣٧
٢٠٢١	٤٤٧
٢٠٢٢	٦٩
المجموع	٩٩٣

المصدر : وزارة الداخلية العراقية، تقارير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٥.٢- جرائم الاتجار بالمخدرات :

يتضح من الجدول (5) يمكن ان نقرأ ان اعلى نسبة لارتكاب جريمة المخدرات في العام ٢٠٢١م قد بلغت اوجها من بين اعوام المقارنة بنسبة ٤٣.٥ % ، ويمكن ان نرجع سبب هذه النسبة العالية الى ظروف الشباب المتعاطين المتمثلة بالشعور بالفراغ اي توظيف اهتماماتهم وطاقاتهم ، وبالتالي يجب ان نستثمر هذه الطاقات وتغييرها من قوى هدامة للفرد نفسه والمجتمع واستنزاف لاقتصاد الدولة الى طاقات بناءة اذا ما وضعت في المكان الصحيح وتوظيفها في اعمال من شأنها رفع اقتصاديات الدولة كاستثمارها في المشاريع الاقتصادية الكبيرة والتي تدعمها الدولة والتي تتطلب ايدي عاملة كبيرة من شأنها تقليل نسبة البطالة بين اوساط الفئة الشابة.

واذا ما قارنا نسبة عام ٢٠٢٠م والتي بلغت (٤.٢ %) حيث سجلت ادنى نسبة وتقارب نسبة العام ٢٠٢٢م والتي سجلت ١١.٥ % ، بما يمكننا ان نطلق عليهما المعدل العام لارتكاب جريمة، كما يمكن ملاحظة ان نسبة الجريمة كانت مرتفعة ٢٠١٨ م بلغت (٢٥.٣%) وبعدها قلت عام ٢٠١٩م حيث بلغت (١٥.٥%).

ان جريمة المخدرات لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة تستدعي من الدولة وقفة جادة واستنفار لكافة اجهزتها الامنية والرقابية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة هذه الافة التي نخرت شباب المجتمع بعد ان كان العراق دولة خالية من هذه الظاهرة الخطيرة ومنها السيطرة التامة على الحدود وطرق التهريب المختلفة التي يتفطن المهريين في اتباعها بتشكيل لجان من كافة الاجهزة من شأنها تقليل واجهاض هذه الظاهرة.

الجدول (5) اعداد المعتقلين بتهمة المخدرات في مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

السنة	اعداد المعتقلين
٢٠١٨	١٤٠
٢٠١٩	٨٦
٢٠٢٠	٢٣
٢٠٢١	٢٤١
٢٠٢٢	٦٤
المجموع	٥٥٤

المصدر : وزارة الداخلية العراقية، تقارير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٦.٢- غسيل الأموال :

أصبحت بلاد الرافدين ارضا خصبة لعمليات غسيل وتهريب الأموال بعد عام ٢٠٠٣م بسبب الظروف الاقتصادية وتنامي الجريمة وغياب القانون وعدم الاستقرار في البلاد وتزايد الصادرات النفطية والواردات المالية فضلا عن الانفتاح على العالم الخارجي وظهرت الاحصائيات ان كميات الأموال الغسولة في تزايد، حيث يلاحظ من الجدول (6) الارتفاع الملحوظ في كمية غسيل الأموال حيث بلغ في عام ٢٠١٣م مبلغ ما يقارب ال ٩٠ مليار واصل الحال في عام ٢٠١٩م الى ما يقارب ال ٢٠٠ مليار دينار.

الجدول (6) مبالغ غسيل الأموال في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٩) (مليار)

السنة	مبالغ غسيل الأموال
٢٠١٣	٨٩٥٧١,٣
٢٠٢٤	٩٤٢١٠,٤
٢٠١٥	٩٨٨٤٩,٥
٢٠١٦	١٠٣٤٨٨,٥
٢٠١٧	١٠٨١٢٨,٦
٢٠١٨	١١٣٥٦٣,٢
٢٠١٩	١١٩٢٨٥,٧

المصدر : وزارة الداخلية العراقية، تقارير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٣- المبحث الثالث/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٣-الاستنتاجات

١-ضعف القانون دفع ضعاف النفوس الى تزيف العملة في اكثر من مناسبة، وهو ما دفع البنك المركزي العراقي الى تشفير العملة المحلية بأكثر من طريقة لتجنب تزيفها وهو ما أدى الى ارتفاع نفقات طباعة العملة، وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من الجهات المحلية والخارجية تسعى بين الحين والآخر الى تزيف العملة المحلية لاضعاف الثقة بالتعامل بها.

٢-ارتفاع جرائم الغش الصناعي والتجاري خلال مدة البحث من اجل تثبيط عزم المستثمرين المحليين من اجل تنويع انشطتهم الإنتاجية المحلية، مما جعل البلد ساحة مفتوحة للمنتجات المستوردة مقابل هروب العملة الأجنبية.

٣-اشتداد جرائم التهريب الجمركي مع ارتفاع حدة الفساد الإداري والمالي مما تسبب بنشوب منافسة غير صحيحة بين التجار وباقي أصحاب المهن والمستثمرين في

البلاد، فضلا عن ارتفاع اعداد المعامل الصناعية غير المجازة من اجل تجنب الالتزامات الضريبية المترتبة عليها.

٤-مع توسع اقتصاد الظل والأنشطة غير المشروعة ارتفعت أنشطة جرائم الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال التي اعتاشت على ضعف القانون، الامر الذي ترتب عليها نشوء طبقة من المجتمع ثرية جدا مقابل ارتفاع الفقر في اغلب صفوف السكان. وعليه فان البحث قد اثبت فرضيته حيث ان إجراءات وزارة الداخلية لازالت دون المستوى المطلوب.

٢.٣- التوصيات

- ١-زيادة قنوات تمويل أنشطة وزارة الداخلية المتصلة بالسيطرة والحد من الجرائم الاقتصادية التي خربت الاقتصاد المحلي.
- ٢-التعاون المثمر بين كافة مؤسسات الدولة والجمهور من اجل تظافر الجهود صوب الحد من ارتفاع حدة الجرائم الاقتصادية.
- ٣-تعزيز الجهود المحلية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالحد من الجرائم الاقتصادية التي اضررت بالاقتصاد الوطني والتي أسهمت به العديد من الجهات المحلية والدولية.

المصادر

- ١-حسن عكوش، جرائم الاموال العامة والجرائم الاقتصادية الماسة بالاقتصاد القومي - القاهرة ، ١٩٧٣ ،
- ٢-خليفة مراد، جهود منظمة الامم المتحدة لمكافحة الفساد، اطروحة دكتوراه في القانون الدولي ، الجزائر ، ٢٠١٩ ،
- ٣-دليلة مباركي، غسيل الاموال ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص القانون الجنائي ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ،
- ٤-سيد شوريحي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، معهد نايف للعلوم الامنية، طبعة ١، الرياض، ٢٠٠٦.

- ٥-عبد الرؤوف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ١٩٧٤
- ٦-عبد القادر عبد الحافظ الشخيلي، دورة تدريبية لمكافحة الجرائم الاقتصادية الجهود والاتفاقات الدولية والعربية لمكافحة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم ، الرياض، ٢٠٠٧
- ٧-فخري الحديثي، قانون العقوبات، الجرائم الاقتصادية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٧
- ٨-فخري عبد الرزاق، قانون العقوبات الجرائم الاقتصادية، مطبعة التعليم العالي، الطبعة الثانية، بغداد، العراق، ١٩٨٧.
- ٩-محمد هاشم عوض ، خصائص وابعاد الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي،المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٦
- ١٠-ملحم مارون كرم، الجريمة الاقتصادية (دراسة مقارنة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٥
- ١١-نسرين عبد الحميد، الجرائم الاقتصادية التقليدية - الحديثة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ٢٠٠٩
- 12-Droit,2007, Les autorités administratives indépendantes, L.G.D.J, France
- 13-Ponsaeres,1998 La lutte contre la criminalité économique : une formation spécifique pour relever un des défis du XXIème siècle, Revue